ضوابط معرفة الأحاديث المكية والمدنية

دراسة تأصيلية تطبيقية على الصحيحين

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص ‹‹الماجستير›› في الحديث الشريف وعلومه

مقدمة من الطالب:

مالك حسن السيد خطاب

إمام وخطيب بوزارة الأوقاف المصرية

إشراف:

فضيلة الأستاذ الدكتور

أ.د/ جلال الدين عجوة.

أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة, وعضو هيئة كبار العلماء

فضيلة الأستاذ الدكتور

أ.د/ حسن أحمد واكد.

أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

للعام الجامعي:

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

اصدار يوليو لسنة ٢٠٢٣م

شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد

فهذا ملخص رسالة ماجستير بعنوان:

(ضوابط معرفة الأحاديث المكية والمدنية دراسة تأصيلية تطبيقية على الصحيحين)

وهي رسالة ماجستير مسجلة بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة, إعداد الطالب: مالك حسن السيد خطاب. إمام خطيب بوزارة الأوقاف, تحت إشراف:

فضيلة الأستاذ الدكتور: أ.د/ جلال الدين عجوة. أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة, وعضو هيئة كبار العلماء, وفضيلة الأستاذ الدكتور: أ.د/ حسن أحمد واكد. أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة.

وتم تسجيلها بتاريخ: ٢٠٢١/٤/٤م وتم تشكيل لجنة المناقشة للحكم على الرسالة بمجلس القسم بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/٦م, والرسالة عبارة عن ثلاث مجلدات من القاطع الكبير تقع في حدود ثلاث آلاف صفحة ويزيد, واقتضت خطة البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. أما المقدمة في أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهجه والدراسات السابقة وخطته, والتمهيد في تعريف الضوابط وتعريف المكي والمدني من الحديث النبوي, وتعريف الصحيحين, والمراد بالدراسة التطبيقية, والفصل الأول والفصل الثاني والفصل الثالث في ضوابط معرفة المكي والمدني من الحديث النبوي في الصحيحين.

وقد قام الباحث فيها بالتأصيل العلمي لفكرة المكي والمدني من الحديث النبوي, ودراسة وتصنيف أحاديث الصحيحين إلى أحاديث مكية وأحاديث مدنية, ووضع ضوابط للمكي والمدني من الحديث النبوي, حيث إن معرفة ضوابط المكي والمدني من الحديث النبوي الشريف من الأمور المهمة التي يدور البحث حولها لتحديد خصائص المكي والمدني من الحديث النبوي, ومعرفة الآثار التي تترتب على التصنيف والتقسيم للحديث النبوي باعتبار ما قبل الهجرة وما بعدها, وذلك لأن الحديث الشريف صنو القرآن الكريم, وقد بذل العلماء القدامى جُهدًا كبيرًا في تصنيف الآيات القرآنية إلى مكية ومدنية, ورتبوا على ذلك أولويات عدة في علوم القرآن والتفسير والأصول والفقه, وكان من أهم ما توصلوا إليه في ذلك ما يساعدهم على معرفة خصائص التشريع الإسلامي في تلك المرحلتين من مراحل الدعوة, ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأحكام الشرعية

العملية وكذلك الأسس التي بُني عليها التشريع الإسلامي في عصر البعثة عصر النبي الأكرم – صلى الله عليه وسلم–, وهذا من أولويات البحث والدراسة في كل وقت.

ولا خلاف بين أهل العلم أن السنة وحي كالقرآن, ولها خصائصها ولها منزلتها وحجيتها, وعلاقتها بالقرآن الكريم علاقة قوية لا يُمكن إهمالها ولا إغفالها, ومن ثم فإن للحديث النبوي خصائصه التي تجعل له سمات فنية وموضوعية يظهر من خلالها أثر تلك المراحل الدعوية عليها, لأن النبي –صلى الله عليه وسلم– من معجزاته أنه أوتي جوامع الكلم وفواتحه وخواتمه ومن ثم فقد كانت أحاديثه في كل مرحلة تتفق مع أحوال تلك الفترة, وذلك تقريرًا وتحقيقًا للقاعدة المهمة: مراعاة المقام لمقتضى الحال, فكما أن للقرآن خصائصه وملامحه وضوابطه التي يتميز فيها المكي عن المدني, والسنة تابعة للقرآن فكذلك للسنة النبوية ملامحها وخصائصها وضوابطها التي تتميز بها كل فترة من تلك الفترتين المهمتين في الدعوة الإسلامية, ولهذا لا يمكن المساواة بين الخطابين قبل الهجرة وبعدها, وذلك للتمييز بين مقاصد الدعوة في كل مرحلة من هاتين المرحلتين, الأمر الذي يفرض دراسة الحديث النبوي في هاتين المرحلتين الدعويتين, والبحث عن وجوه الاتفاق والاختلاف بين المرحلتين, إلا أن هذا الأمر يصعب حصر لكثرة الأحاديث النبوية, وتعدد مناهج العلماء في تصنيفها وترتيبها.

ولهذا استخرت الله –تبارك وتعالى– باستقراء أحاديث الصحيحين للإمامين البخاري ومسلم, وحصر الضوابط التي تميز المكي والمدني من تلك الأحاديث النبوية, ولصعوبة التوصل إلى حصر تلك الضوابط التي لم تُبحث من قبل قُمت بالبحث عن قرائن وأمارات يمكن من خلالها التوصل إلى الحكم على الحديث بأنه مكي أو مدني, وذلك من خلال أحاديث الصحيحين دون غيرها, فاقتضى ذلك أن يكون عنوان الدراسة:

ضوابط معرفة الأحاديث المكية والمدنية دراسة تأصيلية تطبيقية على الصحيحين[1].

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال ما يلي:

١– وأعني بهما:

أ– الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه وشهرته صحيح البخاري, تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي المتوفى ٢٥٦هـ.

ب– الجامع المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, وشهرته: صحيح مسلم, تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى: ٢٦١هـ.

أولًا:

أن تصنيف الحديث النبوي إلى مكي ومدني قد يستفاد منه في معرفة مقاصد الدعوة الإسلامية وما يتفق مع مراحل التشريع الإسلامي والأسس التي بُني عليها في عصر النبي-صلى الله عليه وسلم-.

ثانيًا:

إن تصنيف الأحاديث النبوية إلى مكية ومدنية, وإن لم يُكتب فيه من قبل ولم يُصنف فيه مصنفًا خاصًا إلا أن كثيرًا من العلماء قد أشاروا إليه في ثنايا مؤلفاتهم وبنوا عليه أحكامًا سواء في الحكم على الحديث أو فيما يدل عليه من أحكام, ومن ذلك ما يلي:

أ- قول الإمام الحاكم[1] في مستدركه:

« هَذَا حَدِيثٌ مَدَنِيٌّ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».[2]

ب- قول الإمام العيني[3]:

١- هو أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم, الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف, مولده: في يوم الاثنين، ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة، بنيسابور, وطلب هذا الشأن في صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة, ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، صنّف وخرَّج ورجَّح وصحَّح وعدَّل، وكان من بحور العلم. كان إمام عصره في الحديث ومن تصانيفه : المستدرك على الصحيحين؛ تاريخ نيسابور؛ علوم الحديث؛ المدخل؛ والإكليل وغيرها, وتوفي عام ٤٠٥هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي (المتوفى:٧٤٨هـ) ج١٧ ص١٦٣ تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, مؤسسة الرسالة, الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)..

٢- المستدرك على الصحيحين للإمام أبو عبد الله الحاكم (المتوفى: ٤٠٥هـ), ج٢ص٣ , تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣ - هو الإمام محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين, ولد عام ٧٦٢هـ, أصله من حلب ومولده في عينتاب (وإليها نسبته) أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس, وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون ومن كتبه (عمدة القاري في شرح البخاري) أحد عشر مجلدا و (مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار) مجلدان، في مصطلح الحديث ورجاله, وتوفي ٨٥٥ هـ (ينظر الأعلام للزركلي ج٧ص١٦٣).

« وَيُقَال: حَدِيث خباب كَانَ بِمَكَّة، وَحَدِيث الْإِبْرَاد بِالْمَدِينَةِ، فَإِن فِيهِ من رِوَايَة أبي هُرَيْرَة, وَقَالَ الْخلال فِي (علله) عَن أَحْمد: آخر الْأَمريْنِ من النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم الْإِبْرَاد».[1]

ت- **وقوله أيضًا:**

« وَفِي هَذَا تَقْوِيَة لحَدِيث ابْن عمر، وَهُوَ حَدِيث مدنِي صَحِيح لَا يُقَاس بِهِ غَيره، وَهُوَ أولى مَا قيل بِهِ فِي هَذَا الْبَاب».[2]

ثالثًا:

تظهر أهمية تصنيف الأحاديث إلى مكية ومدنية في دفع التعارض الذي قد يرد بين بعض الروايات المتعددة بحسب المراحل التي مرت بها الدعوة الإسلامية, كما هو مقرر في علم الأصول أنه يُحمل العام على الخاص والمطلق على المقيد, ولذا فإن معرفة تاريخ الحديث النبوي تُساعد على فهم معناه وتحديد دلالاته بدقة.

رابعًا:

من خلال تحديد المكي والمدني وضوابط كل منهما يمكن تحديد الناسخ والمنسوخ من الأحاديث, حيث إن المتأخر ينسخ المتقدم, ومعرفة الأحاديث التي كان لها دور في التدرج في تشريع بعض الأحكام التشريعية في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

خامسًا:

إن معرفة المكي والمدني من الحديث النبوي نتمكن من خلالها من إزالة ما يوهم ظاهره التعارض بين بعض الأحاديث المشكلة, لما هو مقرر في التعارض والترجيح أنه يحمل العام على الخاص والمطلق على المقيد بالإضافة إلى أن معرفة تاريخ الحديث النبوي يساعد على فهم معناه وتحديد المراد منه.

كما أن هذا الموضوع له أهمية من الناحية الفقهية في بناء المذاهب الفقهية وتعددها ومعرفة الأحكام الفقهية التي ابتدأ الإسلام بها في العهد المكي مع أهل مكة في حالة خلو المجتمع من الأحكام التكليفية, بالرغم من أنها ليست مرحلة لتشريع الأحكام إلا أنها كانت مرحلة تأسيسية.

١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ),كتاب مواقيت الصلاة, باب الإبراد بالسفر, ج ٥ ص ٣٤ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني,كتاب اللقطة باب تقويم الأشياء بين الشركاء ج١٣ص٥٥, دار إحياء التراث العربي – بيروت.

سادسًا:

معرفة المكي والمدني وضوابطه تساعد على معرفة أولويات الخطاب الدعوي لاسيّما أن الخطاب يراعي أحوال المخاطبين, ومن المقرر أن الخطاب المكي له خصائص وأسلوب وكذا الخطاب المدني لمراعاة أحوال المخاطبين, وكما هو مقرر عند علماء اللغة العربية والمعاني: مراعاة السياق لمقتضى الحال وأن لكل مقام مقال.

وهذا الموضوع له أثر دعوي في الاستفادة من أسلوب الدعوة إلى الله، فإن لكل مقام مقالًا، ومراعاة مقتضى الحال من أخص معاني البلاغة، وخصائص أسلوب المكي في الحديث والمدني منه تعطي الدارس منهجًا لطرائق الخطاب في الدعوة إلى الله بما يلائم نفسية المخاطب، ويمتلك عليه لُبّه ومشاعره، ويعالج فيه دخيلته بالحكمة البالغة، ولكل مرحلة من مراحل الدعوة موضوعاتها وأساليب الخطاب فيها، كما يختلف الخطاب باختلاف أنماط الناس ومعتقداتهم وأحوال بيئاتهم، ويبدو هذا واضحًا جليًّا بأساليب النبي –صلى الله عليه وسلم– المختلفة في مخاطبة المؤمنين والمشركين والمنافقين وأهل الكتاب.

سابعًا:

في تصنيف الأحاديث إلى مكية ومدنية ومعرفة ضوابطها يُفهم كيف كان الخطاب الدعوي للنبي –صلى الله عليه وسلم– مع أهل مكة؟ وكيف كان الخطاب الدعوي للنبي –صلى الله عليه وسلم– مع القبائل المجاورة لأهل مكة بعد الانتقال من المرحلة السرية إلى المرحلة الجهرية؟ وكيف كان الخطاب النبوي للمسلمين في المدينة ذات المجتمع المتنوع (يهود, منافقين, قبائل متناحرة)؟ وكيف ارتقى الخطاب بعد ذلك في دعوة ملوك الدول المجاورة؟ وكيف كان تعامل النبي –صلى الله عليه وسلم– مع الوفود؟

أسباب اختيار الموضوع:

نظرًا لأن هذا البحث من المواضيع التي لم يسبق بحثها في دراسات أكاديمية ولم تُسجل فيه رسالة علمية متخصصة استعنت بالله –عز وجل– على الكتابة في هذا الموضوع لأسباب, من أهمها:

أ– تأسيس وتأصيل لهذه الفكرة (المكي والمدني) في الحديث النبوي, واستنباط القرائن والأمارات التي تُعين على حصر تلك الضوابط في أبواب الصحيحين والتي ربما تفتح آفاقًا أرحب لدراسة تلك الضوابط والقرائن على كتب أخرى من المتون الحديثية.

ب– معرفة ضوابط المكي والمدني من الحديث له أثره في دراسة الأحاديث المتعلقة بالسيرة النبوية والأحداث المتتالية فيها, ومن ثم فهي تعين على فهم معاني السيرة النبوية من الناحية الدعوية والتشريعية بشكل منضبط.

ت– تساعد ضوابط معرفة المكي والمدني من الحديث النبوي على تحديد خصائص الأحاديث التي يُستشهد بها في المراحل الدعوية, وما يترتب عليها من فقه الأولويات في المجالات المتنوعة لاسيّما في الوقت الحاضر الذي يحتاج فيه الباحث والدارس والداعية إلى معرفة ما يتناسب مع فقه الوقت سواء في المجال التعليمي أو الدعوي أو الفقهي.

ث– إن هذا الموضوع يوسع مدارك المطلع على الحديث النبوي ويضفي نظرة جديدة ولو نسبيًا على الأحاديث النبوية, فتصنيف الأحاديث إلى مكي ومدني يُزيد علوم السنة قوة واطمئنانًا إليها, ويجعل الاهتمام بالسنة النبوية كاهتمام علماء التفسير بالقرآن, فالحديث منه مكي ومدني كالقرآن الكريم, لاسيّما وأن السنة النبوية مصدر أساس من مصادر الإسلام؛ وإن لم يكن فيه إضافة بالمعنى الدقيق ففيه اهتمام بالحديث النبوي بشكل ربما لم يسبق إليه بالرغم من إشارة كثير من الشراح إليها كما سبق.

مشكلة الدراسة:

أ- إن الأحاديث النبوية مرتبطة في صدورها من النبي -صلى الله عليه وسلم- بالقرآن الكريم لما هو معروف أن السنة مرتبطة بالقرآن, لأنها شارحة ومفصلة وموضحة, والقرآن نزل متدرجًا من العهد المكي إلى العهد المدني, ومن ثم فهناك أحاديث لا يمكن فهمها إلا مع ترتيبها على هذا التدرج الذي يبين معناها والمراد منها, وما يتبع ذلك من معرفة الناسخ والمنسوخ, والتدرج بأنواعه كالنهي عن كتابة الحديث والإذن فيه, ومعرفة معنى من المعاني بشكل دقيق في ضوء التدرج الذي يبينه النبي -صلى الله عليه وسلم -كفهم معنى الإسلام الذي عبر عنه النبي

ب- -صلى الله عليه وسلم- لما سئل عنه بأكثر من إجابة في مواطن متعددة.

صعوبات الدراسة:

أ- عدم وجود كتابة مسبقة في هذا الموضوع.

ب- عدم تحديد المصطلح عند علماء الحديث.

ت- صعوبة حصر الأحاديث المكية والمدنية لعدم النص الصريح عليها سواء من الراوي أو المصنف أو الشراح وكذلك الضوابط تحتاج إلي صياغة دقيقة لتكون جامعة مانعة.

تساؤلات الدراسة:

تجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

أ- ما هو تعريف الحديث المكي؟

ب- ما هو تعريف الحديث المدني؟

ت- ما هي ضوابط معرفة الأحاديث المكية والأحاديث المدنية في أحاديث الصحيحين؟

ث- كم عدد الأحاديث المكية والأحاديث المدنية في الصحيحين؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

أ- تأصيل لفكرة المكي والمدني في الحديث النبوي.

ب- تحديد مصطلح المكي من الحديث النبوي, ومصطلح المدني من الحديث النبوي.

ت- حصر ضوابط معرفة المكي من الحديث النبوي في الصحيحين.

ث- حصر ضوابط معرفة المدني من الحديث النبوي في الصحيحين.

ج- تصنيف أحاديث الصحيحين إلى مكية ومدنية.

منهج البحث :

تقتضي الدراسة أن يكون منهج البحث هو المنهج التأصيلي التطبيقي الذي يعتمد على تحديد المراد بضوابط الأحاديث المكية أو المدنية, وتأصيل تلك الضوابط بما يدعم وجودها وصحة تطبيقها من خلال نماذج حصرية أو انتقائية .

الدراسات السابقة:

أولًا: لا توجد دراسة أكاديمية (رسائل ماجستير أو دكتوراه) تتناول الموضوع بخصوصه في الحديث النبوي الشريف, وإن كان في المكي والمدني من القرآن الكريم في هذا الموضوع.

ثانيًا: يوجد بحث محكم في مجلة الحديث بالكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور –معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد) بحوث العدد الثاني : (السنة الأولى , العدد الثاني , صفر ١٤٣٣هـ / ديسمبر ٢٠١١م) موجز عبارة عن ثلاث وثلاثين صفحة بعنوان: الحديث المكي والمدني معالم وضوابط, للدكتور عبد الكريم توري المحاضر في كلية دراسات القرآن والسنة, جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

وقد قسم الباحث هذا البحث إلى خمسة مباحث :

المبحث الأول: تعريف الحديث المكي والمدني, معالمه وضوابطه.

تناول فيه تعريف الحديث المكي والمدني باعتبار المكان والمراد من المعالم والضوابط.

المبحث الثاني: أحاديث منع كتابة الحديث وإباحته وعلاقتها بالمكي والمدني.

المبحث الثالث: حفظ الصحابة لأحاديثه –صلى الله عليه وسلم– وعلاقته بالمكي والمدني.

ذكر فيه أن المكثرين لرواية الحديث إنما هم من الأنصار وشباب المهاجرين الذين تحملوا فقط بالمدينة, ولم يحضروا العهد المكي وأن هذا له أثر في كثرة الأحاديث المدنية.

وهذا فيه نظر؛ لأن الصحابة المكثرين لرواية الحديث رووا أحاديث عن النبي –صلى الله عليه وسلم– تخص الفترة والعهد المكي الذي لم يحضروه؛ لأنهم سمعوا تلك الروايات من كبار الصحابة, فرواياتهم ليست قاصرة على ما سمعوه من النبي –صلى الله عليه وسلم– فقط وإنما الصحابة – رضوان الله عليهم– كما هو معلوم قد يروون الحديث عن بعضهم البعض فكلهم عدول معدلون بتعديل الله ورسوله لهم فأحاديث المكثرين الذين لم يحضروا العهد المكي منها أحاديث مكية.

المبحث الرابع: المقارنة بين الأحاديث المكية والمدنية في الكثرة.

عقد فيه مقارنة بين الأحاديث المكية والمدنية توصل فيها إلى أن الأحاديث المكية قليلة بالنسبة إلى الأحاديث المدنية.

وهذه المقارنة هي مقارنة نظرية وليست تطبيقية, فالموضوع بحاجة إلى عقد مقارنة تطبيقية لنصل إلى نتيجة دقيقة في تحديد الضوابط والقرائن التي تحدد المكي والمدني بصفة عامة, وحصر الأحاديث التي تندرج تحت كل ضابط منها وأهم قرائن ذلك الضابط, وصولًا إلى حصر عام لأحاديث كل من الصحيحين, ففي دراستي ستكون المقارنة تطبيقية على الصحيحين والتي ستبين لنا نتيجة دقيقة –بإذن الله تعالى–.

المبحث الخامس: كيفية معرفة الحديث المكي والمدني.

ذكر فيه أن التمييز بين الحديث المكي والمدني لا يكون من جهة الصحابي وإنما يكون من خلال الألفاظ والقرائن في متن الحديث.

وقد تناول نماذج تقريبية من خلال أحاديث مختارة (اثني عشر حديثًا) يبين المكي والمدني منها على ضوء ما تم في القرآن الكريم.

ثالثًا: دراستي تختلف عنه فيما يلي:

أ– أن دراستي قائمة على حصر وتصنيف أحاديث الصحيحين إلى مكية ومدنية. على سبيل المثال: يبلغ عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وستون حديثًا بالمكرر وبالدراسة تبين أن عدد الأحاديث المكية في صحيح البخاري تجاوزت الأربعمائة حديث, وكذلك أيضًا:

يبلغ عدد أحاديث صحيح مسلم: خمسة آلاف وسبعمائة وثمانية وستون حديثًا (٥٧٦٨) بالمكرر, ومن غير المكرر (٣٠٣٣) ثلاثة وثلاثين وثلاثة آلاف وبالدراسة تبين أن عدد الأحاديث المكية في صحيح مسلم تجاوزت الأربعمائة حديث أيضًا.

ب– أن دراستي قائمة على استنباط ضوابط المكي والمدني في ضوء أحاديث الإمامين البخاري ومسلم, مثل:

كل حديث في انشقاق القمر فهو مكي, وكل حديث في الجهاد فهو مدني, وكل حديث في الصيام والحج فهو مدني.

فمثل هذه الضوابط لم يتعرض لها البحث السابق, وسوف أتناولها بالتفصيل, استنباطًا وتأصيلًا وتحليلًا وتطبيقًا.

ت– سوف يظهر من خلال البحث التمييز بين الضوابط والقرائن التي يعرف بها المكي والمدني من الأحاديث النبوية في الصحيحين والتي تفتح آفاقًا لبحوث عدة مماثلة على بقية متون

الأحاديث لحصر الضوابط العامة والخاصة لمعرفة المكي والمدني من الحديث النبوي, وهذا هو الجديد في الموضوع إذ يمكن اقتراح دراسات مماثلة على كل كتاب من كتب السنن الأربعة والمسانيد والموطآت وغيرها لاكتمال مشروع تصنيف المكي والمدني من الأحاديث النبوية وضوابطها في الصحاح والمسانيد والموطآت والجوامع.

رابعًا: يوجد كتاب بعنوان: (المكي والمدني في الحديث النبوي الشريف) رؤية جديدة تأليف: د. رفعت محمد عناني. إمام وخطيب بوزارة الأوقاف المصرية, نشره: مركز نهر النيل للنشر عام ٢٠١٩م, وحاولت الوصول إلى الكتاب, لكن وجدته قد نفد ولم يتم طباعته مرة أخرى حتى الآن ولا يتوفر للكتاب أي نسخة إلكترونية على الانترنت, وتواصلت مع مسئولي المركز لمعرفة أي تفاصيل عهن الكتاب, فأخبروني أنه في حدود المائة صفحة, وقد وُصف الكتاب على موقع مكتبة نور على الانترنت على الرابط:https://www.noor-book.com بالوصف التالي:

"يطرح هذا الكتاب عدة تساؤلات وإجابات هامة في الوصول إلى فهم تقسيم الحديث إلى مكي ومدني والفائدة المرجوة من ذلك في كافة العلوم الشرعية واللغوية والدعوية".

وعلى هذا الوصف فإن الباحث لم يتطرق في الكتاب إلى ذكر الضوابط التي يُعرف بها المكي والمدني من الحديث النبوي, وبحثي يختلف عنه تمامًا من ناحية التأصيل والتطبيق على أحاديث الصحيحين.

بعض المراجع:

رجع الباحث إلى ما يزيد عن مائة مرجع, من هذه المراجع ما يلي:

١) **الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي (المتوفى:٩١١هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.**

٢) **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى:٩٢٣هـ), دار المطبعة الكبرى الأميرية، مصر, الطبعة:السابعة،١٣٢٣هـ.**

٣) **الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي, دار الجيل، بيروت, الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م, عدد الأجزاء: ٤.**

٤) **أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى:٦٣٠هـ), تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود, الناشر: دار الكتب العلمية, الطبعة: الأولى, سنة النشر:١٤١٥هـ - ١٩٩٤م عدد الأجزاء:٨ (٧ ومجلد فهارس).**

٥) **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن سراج الدين الشافعي المصري, المتوفى:٨٠٤هـ, دار الكتب العلمية ـ بيروت.**

٦) **البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى:٧٩٤هـ), دار الكتبي, الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.**

٧) **البداية والنهاية لابن كثير، دار إحياء التراث العربي, الأولى١٤٠٨هـ.١٩٨٨م.**

٨) **البرهان في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى:٤٧٨هـ), تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة, الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان, الطبعة: الطبعة الأولى١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.**

٩) **البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي (المتوفى:٧٩٤هـ), تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م , دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.**

١٠) **تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ: مناع بن خليل القطان (المتوفى:١٤٢٠هـ), مكتبة وهبة الطبعة: الخامسة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م, عدد الأجزاء:١.**

١١) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى:٩١١هـ), حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي, الناشر: دار طيبة عدد الأجزاء:٢.**

١٢) التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى:٨١٦هـ), ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر, دار الكتب العلمية بيروت – لبنان, الطبعة:الأولى١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .
١٣) جوامع السيرة النبوية لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى:٤٥٦هـ), الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .
١٤) الحديث المكي والمدني معالم وضوابط, للدكتور عبد الكريم توري المحاضر في كلية دراسات القرآن والسنة, جامعة العلوم الإسلامية الماليزية, مجلة الحديث بالكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور –معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد) بحوث العدد الثاني: (السنة الأولى , العدد الثاني , صفر ١٤٣٣هـ / ديسمبر ٢٠١١م).
١٥) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (المتوفى:٥٨١هـ), تحقيق: عمر عبد السلام السلامي, دار إحياء التراث العربي، بيروت, الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م, عدد الأجزاء: ٧.
١٦) زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام ابن قيم الجوزية (المتوفى:٧٥١هـ), مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت الطبعة: السابعة والعشرون , ١٤١٥هـ /١٩٩٤م, عدد الأجزاء:٥.
١٧) سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (المتوفى:٩٤٢هـ), تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م عدد الأجزاء:١٢.
١٨) السيرة النبوية لابن هشام عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى:٢١٣هـ), تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي, شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.
١٩) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط, مؤسسة الرسالة – بيروت, الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م
٢٠) صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي, المكتب الإسلامي – بيروت, عدد الأجزاء: ٤.

٢١) العين تأليف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ), تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, عدد الأجزاء: ٨.
٢٢) الفروق اللغوية للعسكري لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى:نحو٣٩٥هـ), حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم, دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
٢٣) لسان العرب, لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ), دار صاد – بيروت. الطبعة: الثالثة–١٤١٤هـ.
٢٤) مسند أبي داود الطيالسي للإمام أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي, دار هجر – مصر, الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م, عدد الأجزاء: ٤.
٢٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ), تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون, إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي, مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م.
٢٦) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار للإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من١٠ إلى١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨), مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م) عدد الأجزاء:١٨.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ملخص	١
أهمية الموضوع:	٣
أسباب اختيار الموضوع:	٦
مشكلة الدراسة:	٧
أهداف البحث:	٧
منهج البحث :	٨
الدراسات السابقة:	٨
دراستي تختلف عنه فيما يلي	٩
بعض المراجع:	١١